المشكلات المتسببه في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم

الباحث: مجدي عبد الغفار محمود سلامة

مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات – المجلد الثامن – العدد الرابع ديسمبر 2018

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم، كما هدفت إلى الكشف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة تعزى إلى المتغيرات: الجنس، والمؤهل العلمي، والكلية. وذلك من خلال اعتماد الباحث المنهج الوصفي المسحي ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق استبانة تم تطويرها من قبل الباحث تكونت من 33 فقرة على عينة مكونة من (180) خريجا جديدا من جامعة القدس المفتوحة وجامعة النجاح الوطنية في محافظة نابلس، ويتضح من نتائج الدراسة أن المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم، قد أتت بمتوسط حسابي (3.48) وبنسبة مئوية (69.63)، وهذا يدل على درجة كبيرة. وأظهرت النتائج بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم تعزى لجميع متغيرات الدراسة. وعلى ضوء نتائج الدراسة قام الباحث بطرح مجموعة من التوصيات والتي من أهمها: السعي لتحقيق التعاون والتكامل بين القطاعين الاقتصادي والتعليمي من حيث معرفة احتياجات سوق العمل من الخريجين ومحاولة تلبيتها. ويتم ذلك من خلال ربط البرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل. وضرورة الاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية والتي من شأنها استقطاب عدد كبير من اليد العاملة إذا ما لقيت الدعم اللازم من طرف السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي ذلك محاولة للحدّ من ظاهرة البطالة في المجتمع من خلال تشجيع التشغيل الذاتي للخريج.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الخريجين، المشكلات

ABSTRACT

The study aimed to identify the problems that cause the spread of the unemployment phenomenon among the graduates in Nablus governorate in the West Bank from their point of view. The study also aimed to detect whether there are statistically significant differences between the average scores of the sample members attributed to the variables: gender, scientific qualification and college. The researcher applied the descriptive descriptive method to achieve the objectives of the study. A questionnaire developed by the researcher consisted of 33 paragraphs on a sample of (180) new graduates from Al-Quds Open University and An-Najah National University in Nablus Governorate. The study results show that the problems causing in the prevalence of unemployment among graduates in the Nablus governorate in the West Bank from their point of view, came with an average of (3.48) and a percentage (69.63), which indicates a large degree. The results showed that there were no statistically significant differences at the level of significance ($\alpha = 0.05$) in the problems causing the spread of the phenomenon of unemployment among graduates in Nablus governorate in the West Bank from their point of view due to all the variables of the study. In light of the study results, the researcher suggested a set of recommendations, the most important of which are: measures to seek cooperation and integration between the economic and educational sectors in terms of knowledge of the labor market needs of graduates and try to meet them. This is done by linking educational and training programs to the needs of the labor market. And the need to pay attention to small industries and handicrafts, which would attract a large number of labor if it received the necessary support from the Palestinian National Authority. This is an attempt to reduce the phenomenon of unemployment in society by encouraging the self-employment of the graduate.

Keywords: Unemployment, Graduates, Problems

مقدمة:

تعد البطالة ظاهرة اقتصادية تواجهها معظم الدول، تختلف باختلاف مؤشراتها بين دولة وأخرى وبين فترة زمنية وأخرى، فهي تنتج عن اختلال التوازن في سوق العمل الذي يشهد فائضا في الطلب مقارنة بفرص العمل الموجودة (حماده، 2013). وبالرغم من شهرة مصطلح البطالة، إلا أن تعريفاته تعددت، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، مثل تعريف الأخضر (2006) **بأنها** " عدم الحصول على مهنة" وبالرغم من أن هذا التعريف يقترب من مفهوم البطالة إلا أنه يحمل في طياته معاني كثيرة، **وقد عرفت** منظمة العمل الدولية العاطل عن العمـل بأنه: "ذلك الشخص الذي يكون في سن العمل ولكنه لا يعمل ويكون في نفس الوقت قادرا على العمل ويرغب فيه عند أجر سائد لكنه لا يحصل عليه" (الدباغ، والجرمود، 2003).

وينطوي هذا التعريف على درجة عالية من الدقة، حيث أنه أشار إلى الفئة العمرية العاملة من الأشخاص الذين يعدون غير نشطين اقتصاديا، وفي نفس الوقت قادرين على العمل، ويرغبون به، ويقبلون بالأجر المحدد ولكن لا يجدونه. وبالرغم من خطورة هذا التعريف وآثاره السلبية على الأشخاص والمجتمع ككل والاقتصاد لأية دولة، إلا أن هذه الظاهرة تعد على درجة أكبر من الخطورة في أواسط الخريجين الجامعيين (الأسطل، 2014).

تصاحب ذلك مع تزايد في أعداد الخريجين إذ إرتفع من (22) خريجا في منتصف السبعينات إلى (1500) في منتصف الثمانيات ليصل إلى (13) ألف خريج في العام 2001/2002، أما عدد الخريجين في العام 2006 فقد قارب (20) ألف خريج، من جهة أخرى، بلغ معدل البطالة بين الشباب (15-29) سنة 39%، وسجل أعلى معدل للبطالة بين الأفراد في الفئة العمرية (20-24) سنة بواقع 43% مقابل 39% بين الأفراد (15-19) سنة، و35% بين الأفراد (25-29) سنة. كما تركزت البطالة بين الشباب (15-29) سنة للذين لم ينهوا أي مرحلة دراسية بواقع 55%. وبلغ معدل البطالة بين الخريجين الشباب 51% خلال الربع الأول 2016، ليسجل الخريجون من تخصص العلوم التربوية وإعداد المعلمين، أعلى معدل بطالة إذ بلغ 64%، بينما سجل الخريجون من تخصص القانون أدنى معدل بطالة، إذ بلغ 25% (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2016)

أظهرت نتائج مسح انتقال الشباب (15-29) سنة من التعليم إلى سوق العمل، أن معدلات البطالة ترتفع بين الشباب كلما زاد مستوى التعليم. كما بينت نتائج المسح إلى أن 16% من فئة الشباب أكملوا الانتقال من التعليم إلى سوق العمل ليعملوا في وظائف مستقرة ودائمة، بينما 84% من فئة الشباب انتقلوا إلى خارج القوى العاملة، أو عاطلين عن العمل، أو إلى أعمال غير دائمة مؤقته تدوم أقل من 12 شهرا. (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2016).

وفي دراسة هذه الإحصاءات المقلقة، يتبادر للذهن بأن مشكلة البطالة تتركز في أربعة جوانب أساسية، الأول هو ما يتعلق بطبيعة التعليم الذي يتلقاه الشباب الفلسطيني في المراحل التعليمية المختلفة وخصوصا التعليم الأكاديمي، والذي يعاني من مشاكل جوهرية تتعلق بتنمية روح المبادرة لدى الطالب الجامعي وجعله قادرا على الاعتماد على نفسه في تلبية احتياجات سوق العمل بما قد امتلكه من مهارة وقدرة، ويمكن ربط هذه الظاهرة بانخفاض عدد الشركات الناشئة في فلسطين، أما الجانب الثاني من تفشي ظاهرة البطالة في أواسط الخريجين فهي تتعلق بطبيعة العلاقة بين الجامعات الفلسطينية وسوق العمل وهي العلاقة التي تتصف بكونها علاقة تقليدية غير مسندة إلى تخطيط إستراتيجي، فبانخفاض العائد من التعليم على الفرد علاقة مباشرة بانخفاض أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات وهو ما يؤثر سلبا على مستقبل الجامعات الفلسطينية برمتها. أما الجانب الثالث من المشكلة وهو ما يتعلق بالدور الذي تلعبه الدولة، فلا تزال فلسطين تقبع تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي يعرقل كافة مجالات الحياة والنمو والاستمرار للشعب الفلسطيني، وفي المقابل تستغل إسرائيل مؤشرات البطالة في أواسط الخريجين الفلسطينيين الشباب لتشغل ما يقارب 27.1% منهم تحت ظروف عمل غير صحية أو مناسبة وأيضا دون أية حقوق لهم، بالإضافة الى استغلالهم لهذه النسب في أية مناسبات سياسية للضغط على المجتمع الفلسطيني، إذ لا يمكن للدولة أن تبقى مكتوفة الأيدي تجاه مؤشرات البطالة التي هي في ازدياد مضطرد بشكل سنوي وبمتوالية هندسية قد لا يمكن السيطرة عليها. أما الجانب الرابع والأخير، وهو في طبيعة القطاع الخاص الفلسطيني والذي يتصف بالخمول، وعدم القدرة على تحمل الاعداد الهائلة من القوى العاملة الفلسطينية (الزعنون، 2011 والاسطل، 2014).

وتعرف البطالة حسب المركز الإحصائي الفلسطيني أنها: جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق (كتاب فلسطين الإحصائي السنوي ،2017).

وحسب مركز الإحصاء الفلسطيني لعام (2017) ، فإن فلسطين تشهد ارتفاعا في معدلات البطالة حسب الجهاز الإحصائي الفلسطيني والتقرير السنوي لمسح قوى العاملة بعد توقيع اتفاقات أوسلو في عام 1994 تولت السلطة مسؤولية السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث كانت تبلغ في عام 1994 مسؤولية السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث كانت تبلغ في عام 1994(31%) وانخفضت في 1995 الي (18.2%) وعام 1996(23.8%) وعام 1997(20.3%) وانخفضت في 1998الي 14.4% و1999(11.8%) و2000 الي (14.1%) من ثم ارتفعت بشكل ملحوظ 2001 ووصلت الي (25.2%) و2002الي (31.3%) و2003الي (25.6%) و2004الي (26.8%) و2005 (23.5%) و 2006الي

(23.6%) و 2007الي (21.5%) 2008(26%) و2009الي (24.5%) و2010(23.7%) و2011(20.9%) و2012(23%) و2013 الي (23.4%) و2015 (25.9%) و2016 (26.9%) و2017(27.7%). ومن المعروف اقتصاديا أن زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة تؤدي إلى خلق مؤسسات اقتصادية جديدة وبالتالي توفير فرص عمل جديدة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: **ما المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم؟**

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس، الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما درجة تقدير عينة من خريجي جامعة (القدس المفتوحة والنجاح الوطنية) للمشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة في محافظة نابلس؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للمشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس تعزى لمتغيرات: (الجنس، المؤهل العلمي، الكلية)؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف إلى درجة تقدير عينة من خريجي جامعة (القدس المفتوحة والنجاح الوطنية) للمشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة في محافظة نابلس.

2- التعرف إلى الفروق في متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للمشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس تعزى لمتغيرات: (الجنس، المؤهل العلمي، الكلية).

أهمية الدراسة:

1-تكمن أهمية الدراسة في أن مشكلة البطالة واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني.

2-تعد الدراسة الحالية الأولى من نوعها التي تتناول موضوع المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم.

3-تفيد هذه الدراسة الحكومة الفلسطينية، والقطاع الخاص، وأيضا الباحثين والأكاديميين المهتمين بموضوع البطالة، حيث يتوجب عليها أن تسرع في العمل على إيجاد السياسات والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلة حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليها.

حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة الحالية على الحدود الآتية:

الحد المكاني والمؤسساتي: جامعة القدس المفتوحة وجامعة النجاح الوطنية في محافظة نابلس

الحدود البشرية: عينة من الخريجين الجدد العاطلين عن العمل

الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة في العام الدراسي (2018- 2017).

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على المفاهيم والمصطلحات الواردة فيها.

مصطلحات الدراسة :

البطالة: في التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن العاطل عن العمـل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده (العبد، وداوي، 2003).

الخريجون العاطلون: طبقا لمنظمة العمل الدولية (2017) فإن العاطل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ولكن دون جدوى.

المشكلات المتسببة: وهي حالة أو موقف يتضمن خللاً أو أزمة بحاجة إلى معالجة من أجل الوصول إلى هدف معين (**العساف**، 2003).

الدراسات السابقة:

قد قام الباحث بإجراء مسح للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والتي من أهمها:

دراسة نيشيياريو ونايجايرو (Nshimyiryo & Niragire, 2017) المشكلات المؤثرة في مؤشرات البطالة ضمن الخريجين في روندا، حيث تشير الدراسة إلى أن مؤشرات البطالة في أوساط الخريجين هي في ارتفاع منذ عام 1997، حيث تبين الدراسة بأن الفترة الزمنية ما بين التخرج والحصول على الوظيفة هي فترة زمنية طويلة، حيث تبين الدراسة بان التأثير السلبي لهذه الفترة الزمنية يمتد إلى جوانب اقتصادية ونفسية كثيرة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأجريت على عينة من (1007) خريجا جامعيا في السنوات من 2010-2013 ، حيث خرجت الدراسة بتوصيات من ضمنها ضرورة قيام مؤسسات التعليم العالي في تحديد المهارات التي تتطلبها سوق العمل وتزويد الخريجين بمثل هذه المهارات.

في حين قاست دراسة جارسياهيريرا وآخرون (GarcíaHerrera et al.,2017) أثر البطالة على رفاهية الفرد في الاتحاد الأوروبي، وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلافات كبيرة بين دول الاتحاد الأوروبي في أثر البطالة على رفاهية الفرد، حيث أن آثار البطالة على رفاهية الفرد كانت أقل في دول الدنمارك وهولندا عن غيرها من دول الاتحاد الأوروبي،

وذلك بسبب معدلات البطالة المنخفضة فيهما، وسوق العمل النشطة، إضافة إلى أن آثار البطالة تظهر بشكل كبير على رفاهية الفرد في العمل والصحة والعلاقات الاجتماعية.

دراسةالأسطل(2014) هدفت إلى معرفة المشكلات المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين ،وتمثلت مشكلة الدراسة في نمو معدلات البطالة في ً فلسطين بصورة متزايدة ومضطردة خلال فترة الدراسة، وخاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى أواخر سبتمبر عام 2000 ،وقامت الدراسة على مجموعة من الفرضيات تمثلت في وجود علاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة وهي النمو الاقتصادي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، النفقات الحكومية التطويرية، المساعدات الخارجية، معدل التضخم، والاستقرار السياسي ومعدل البطالة في فلسطين، والذي يمثل المتغير التابع في الدراسة .وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني، إضافة إلى وجود الاحتلال الإسرائيلي، والذي تعتبر سياساته وممارساته من أهم أسباب تفاقم مشكلة البطالة في فلسطين، في حين تمثلت أهم النتائج القياسية في وجود علاقة عكسية بين متغيرات الدراسة المستقلة وهي النمو الاقتصادي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والنفقات الحكومية التطويرية ومعدل البطالة، وكذلك وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة الأخرى، وهي المساعدات الخارجية، ومعدل التضخم ومعدل البطالة في فلسطين، وقد فسرت تلك المتغيرات مجتمعة ما نسبته 77 %من التغير الحاصل في معدل البطالة في فلسطين، أما النسبة المتبقية وهي 23 %فترجع إلى عوامل أخرى. وأوصت الدراسة بإعادة النظر في برا مج التوظيف الاغاثية الطارئة والمؤقتة، نظرا لمحدودية مردود هذه البرامج التي تصب في اتجاه استقرار العمل وديمومته، والتوظيف الجيد للمساعدات الخارجية، وتشجيع الصناعات الصغيرة وحاضنات الأعمال، وكذلك تبني شراكة حقيقية مع القطاع الخاص، إضافة إلى ضرورة ربط إستراتيجية التعليم العالي بسياسات التشغيل في فلسطين، وكذلك تحفيز الجامعات على ممارسة التخطيط الاستراتيجي من خلال تطوير المناهج الدراسية وبما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.

وقد بينت دراسة الغصين (2014) حجم مشكلة البطالة في الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة من خلال تسليط الضوء على مشكلة البطالة التي تواجه الخريجين وهم على وجه التخصيص خريجي بكالوريوس الهندسة في قطاع غزة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية عددها 330 مهندسا ومهندسة من مجتمع الدراسة البالغ عدده 8591 من كلا الجنسين. وتوصلت الدراسة إلى أنه هناك حالة من التشبع في تخصصات الهندسة المتوفرة بالجامعات الفلسطينية في سوق العمل الفلسطيني، والتدريب قبل وبعد التخرج من أهم عوامل التي تساعد على نجاح خريج كلية الهندسة في الحصول على فرصة عمل، والقطاع الحكومي هو أكثر القطاعات استيعابا لخريجي كليات الهندسة بفرص عمل في صميم تخصصاتهم. وكانت من أهم ما أوصت به

الدراسة أن يتم إعداد خطة شاملة من قبل الجامعات الفلسطينية تدرس حاجة سوق العمل من التخصصات الهندسية المختلفة، والعمل على تنسيق مفاتيح قبول الهندسة في هذه الجامعات حسب احتياجات السوق، وتوجيه الدارسين إلى هذه التخصصات.

أما دراسة حمادنة (2013) ركزت على البطالة بين الشباب، والمشكلات المؤثرة فيها، ودراسة الخصائص التعليمية، والزوجية، والتركيب المهني لقوة العمل النظرية في مدينة نابلس والخروج بتوصيات لأصحاب القرار، يمكن أن تسهم في التخفيف من الآثار المترتبة على ظاهرة البطالة المنتشرة في المدينة. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مجتمع مدينة نابلس مجتمع فتي. كما بينت الدراسة أن هناك مجموعة من الأسباب ساهمت في تفاقم ظاهرة البطالة في مدينة نابلس، ومن أهمها: انتشار ظاهرة المحسوبية في التعينات، وعدم قبول سوق العمل للخريجين الجدد لكونهم تنقصهم الخبرة العملية، وعدم تناسب التخصصات مع سوق العمل، بالإضافة إلى محدودية المشاريع الاستثمارية. وقد خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها التوسع في الاستثمار، وتوفير المناخ الاستثماري المناسب، من خلال قوانين تشجع الاستثمار، وضرورة الاهتمام بالمنشآت الصغيرة.

وقد ربطت دراسة شيخ (2012) أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتقدير نموذج يربط متغير البطالة مع الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأراضي الفلسطينية عامة، وفي قطاع غزة، والضفة الغربية كل على حدة وكانت المتغيرات التابعة في الدراسة هي : معدل نمو البطالة في الضفة الغربية، معدل نمو البطالة في قطاع غزة، معدل نمو البطالة في الأراضي الفلسطينية في حين كانت المتغيرات المستقلة في الدراسة هي: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية. وتوصلت الدراسة إلى أن سلوك دالة البطالة في الضفة الغربية يختلف عن سلوك دالة البطالة في قطاع غزة، إضافة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التغير في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والتغير في معدل البطالة في الاقتصاد الفلسطيني، وأن الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية ترتبط بالاحتلال الإسرائيلي أكثر من ارتباطها بالسياسات الاقتصادية الفلسطينية، وكذلك اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات والمنح الخارجية كمصدر رئيس في موازنتها العامة.

وقد بينت دراسة عبد الحق(2012) دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات الإسرائيلية أدت إلى لعب دور إلى جانب جملة من المشكلات الأخرى أهمها: التبعية المطلقة للاقتصاد الإسرائيلي، وغياب التخطيط التنموي للاقتصاد الفلسطيني، وضعف بنية الاقتصاد الفلسطيني، و أن عبء البطالة في فلسطين يتركز في قطاع غزة، في حين أن عبء البطالة في الضفة الغربية يتركز في مناطق الشمال منها، إضافة إلى أن برامج اتحاد نقابات

عمال فلسطين لم تكن موفقة في الوصول إلى تحقيق العدالة في توزيع هذه البرامج، كما أن فاعليتها لم تكن بالمستوى المطلوب.

وقد **ربطت دراسة الآغا وأبو مدللة (2012)** ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتها. هدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تفاقم معضلتي البطالة والفقر في فلسطين وآليات التعايش مع هاتين الظاهرتين، ومدى مساهمة منظمات المجتمع في الحد من هذه الظاهرة، أهم نتائج هذه الدراسة فكانت ضرورة إيجاد التنسيق الجاد بين مختلف برامج العمل الإقليمي لمكافحة البطالة، وأن أهم أسباب انتشار البطالة في فلسطين يعود لتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

وناقشت دراسة مقداد وبهلول (2012) مشكلة مهمة متعلقة ببطالة الخريجين من التخصصات التجارية في قطاع غزة، من حيث أسبابها المختلفة وما يتعلق منها بالشخص نفسه والظروف المحيطة به أو بالجامعة أو بالمناهج نفسها. واستخدم الباحثان البيانات الأولية من خلال توزيع استبانة على 72 خريجا من كليات التجارة في الجامعات سواء باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية. وقام الباحثان باستخدام أساليب التحليل الوصفية باستخدام النسب والمتوسطات وبعض الاختبارات الإحصائية المناسبة للدراسة .يتضح بأن فلسطين تعاني من بطالة حقيقية إجبارية وخاصة بين الشباب والخريجين. وتشير نتائج التحليل إلى العديد من المشكلات التي تعيق الخريج عن الحصول على فرصة عمل، ويركز الخريجون على الانتماء السياسي وتعقيد متطلبات وشروط الحصول على الوظيفة كعناصر أساسية للمشكلة .كما وتشير النتائج إلى ضعف دور الجامعات في المساهمة في توفير فرص العمل للخريجين، إن كانت تؤهلهم للحصول على فرصة عمل مستقبلا. ولا يرى الخريجون أن المناهج التي يدرسونها تناسب سوق العمل بل هي مناهج نظرية .ولعل هذه النتائج تعكس درجة الإحباط الذي يواجهها الخريجون بسبب عدم توفر فرصة عمل لهم.

دراسة (المصري، 2010) بعنوان "الفساد في السلطة الفلسطينية وأثر محاربته في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني (1994 – 2006). هدفت إلى التعرف على علاقة وجود الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية بالانتماء الوطني للمواطنين الفلسطينيين، من خلال تبيان مدى تأثير وجود الفساد في السلطة الوطنية على الانتماء الوطني، والبحث في سبل وآليات التخلص منه، من خلال دراسة معمقة لأسباب وجود الفساد في السلطة الوطنية والعوامل التي أسهمت في نشأته وتطوره، والآثار السلبية التي يخلفها وجوده وانتشاره على المجتمع والمؤسسات المعنية بإدارة الشأن العام، بخاصة ذلك التأثير للفساد على الانتماء والمشاعر الوطنية للمواطن الفلسطيني، والبحث في الاستراتيجيات والآليات المناسبة لمكافحته، لدرء مخاطره على الأفراد والمجتمع الفلسطيني. انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن "محاربة الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية يسهم من بين عوامل أخرى- في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني". وأسفرت نتائج الدراسة :1- أن الفساد منتشر في

مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، بأشكال مختلفة، وقد برزت ظاهرة التعيينات العشوائية في القطاع العام الفلسطيني وتبذير المال العام كأحد أبرز أشكال الفساد شيوعًا في فلسطين. 2- هناك نتائج سلبية ترتبت على وجود الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية على المستويات كافة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يترتب على وجود الفساد انعكاسات سلبية على ظاهرة الانتماء الوطني للمواطنين الفلسطينيين، الذين يدركون وجود الفساد وأشكاله المختلفة في مؤسسات السلطة الوطنية، مما كان له أثر في إضعاف الانتماء الوطني للمواطنين، الذي نجد تعبيراته في بعض المظاهر والسلوكيات كالشعور بالاغتراب والرغبة في الهجرة خارج الوطن، وبعض الممارسات التي تعبر عن ضعف الانتماء لدى مقترفيها.

وقد ركزت **دراسة كاباني وكوثاري (Kabbani & Kothari ,2005)** على خصائص سوق عمل الشباب في منطقة الشرق الأوسط، من أجل تحديد المشكلات التي أسهمت في ارتفاع معدلات البطالة واستمرارها بين فئة الشباب في منطقة الشرق الأوسط .وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المشكلات التي أسهمت في ارتفاع معدلات البطالة بين فئة الشباب في منقطة الشرق الأوسط أهمها: ارتفاع معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة وجمود السوق، وارتفاع عرض العمل عن الطلب عليه، والعقبات البيروقراطية أمام تطوير مؤسسات القطاع الخاص، وارتفاع معدلات النمو السكاني، وزيادة معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر .كما وبينت الدراسة بأن حصة الوظائف الحكومية بين إجمالي العمالة في منطقة الشرق الأوسط هي الأعلى على مستوى الدول النامية، كما أن الأجور في القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط هي أعلى من الأجور في القطاع الخاص بنسبة 41% .

التعقيب على الدراسات السابقة:

تباينت الدراسات السابقة من حيث الهدف فمنها من بحث في المشكلات المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين مثل دراسة الأسطل(2014) ودراسة الزعنون(2011) التي بحثت في البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية ودراسة نيشيياريو ونايجايرو (2017) التي بحثت في المشكلات المؤثرة في مؤشرات البطالة ضمن الخريجين في روندا ودراسة حمادنة(2013) التي بحثت في البطالة بين الشباب والمشكلات المؤثرة فيها ودراسة الغصين(2014)التي بحثت في مشكلة البطالة في الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة التي تواجه الخريجين (خريجي بكالوريس الهندسة) ودراسة شيخ (2012) التي بحثت في أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في فلسطين ودراسة عبد الحق(2012) التي بحثت في التعرف على دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية ودراسة كاباني وكوثاري (2005) التي بحثت في التعرف على سوق عمل الشباب في منطقة الشرق و دراسة جارسيا وجيمنو (2017) هدفت إلى قياس أثر البطالة في رفاهية الفرد في الاتحاد الأوروبي. وتتشابه الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة كل من الأسطل (2014) والزعنون (2011) ودراسة نيشيياريو

ونايجايرو (Nshimyiryo & Niragire, 2017) من حيث الهدف وهو قياس المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين. وتختلف مع الدراسات السابقة في ذلك حيث أنها ستغطي فجوة بحثية زمانية ومكانية ومن حيث هذا الموضوع تتميز الدراسة الحالية بأنها أكثر شمولا من الدراسات السابقة في تركيزها على البطالة في فلسطين وخصوصا بين الخريجين في محافظة نابلس، كما أنها توسعت في تقديم التوصيات لحل المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم وذلك لخطورة هذه المشكلة على المجتمع الفلسطيني.

الخلفية النظرية:

ويناقش هذا الجزء من الدراسة الإطار المفاهيمي للدراسة من حيث بيان مفهوم البطالة ودراستها ضمن سياق الطلبة الجامعيين الخريجيين، بالإضافة الى تناول المشكلات التي تنشأ عن ظاهرة البطالة وتحديدا في فلسطين.

تعريف البطالة حسب منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى (حكيمة، 2016).

حسب المكتب الدولي للعمل البطالة تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل وراغبين في العمل، وباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه وذلك خلال فترة الإسناد (عميش ،2015).

أنواع البطالة في فلسطين:

1- البطالة الاحتكاكية: هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني (Lafuente, 2018) ، يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيــه الباحثون عن العمل. وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها ورعايتهم (البشير، 2014).

تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل بالرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل: صغار السن وخريجي المدارس والجامعات...الخ. يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح، كما أن صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق. بالإضافة إلى التغير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار. (الدباغ والجرمود، 2003).

2- البطالة الهيكلية: هي البطالة التي تنشأ بسب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملــة وهيكل الطلب عليها ويقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما

يودي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال كما أنها تحدث بسب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول مراهقين والشباب إلي سوق العمل بأعداد كبيرة (Marinescu & Rathelot, 2018). وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديد والذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة. هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى (نورالدين ،2015)

كما أن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، وهي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد، يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد. ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة. تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها (الدباغ والجرمود،2003). يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري، مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والخريجين الجدد إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، وعرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديداً من البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديد والذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة، هذا الانتقال أفقد كثيراً من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى(البشير، 2014).

3. البطالة الدورية أو الموسمية: ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية، ويفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة. تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين، وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح وعليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل. تعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلين عن العمل في هذه الحالة هم على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملا (العبد، وداوي، 2003).

تصنيفات أخرى للبطالة:

إضافة لما تم تحديده من أنواع للبطالة، يضيف الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي لذلك التصنيفات الآتية للبطالة.

1- البطالة الاختيارية و البطالة الإجبارية: البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه راغب وقادر على العمل عند مستوى أجر سائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية.

2.البطالة المقنعة و البطالة السافرة: تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض. أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، فهم عاطلون تماما عن العمل، قد تكون البطالة السافرة احتكاكية أو دورية(العبد، وداوي، 2003). وفي تعريف آخر، تعني وجود عمالة تتوفر لديها القدرة على العمل، مع غياب فرص العمل، وقد تكون هذه البطالة دوريّة أي مرتبطة بمرحلة ما وتنتهي بعد سنوات، أو احتكاكية تنجم بسبب البحث العشوائي عن وظيفة، أو هيكلية مرتبطة بالتحولات الكبيرة في الاقتصاد القومي لبلد أو منطقة ما(ياسين والعربي، 2018).

3. البطالة الطبيعية: تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية وعند مستوى العمالة الكاملة، و يكون الطلب على العمل مساوياً لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل مساوٍ لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب، وعليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل. عندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، وبذلك تعم البطالة الدورية. (الأسطل، 2014).

4. البطالة الموسمية وبطالة الفقر: إن بعض القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة، السياحة، البناء وغيرها، في مواسم محددة تحتاج إلى عدد كبير من العمال وعند نهاية الموسم يتم توقيف هذه العمالة. وهذا يطلق عليه بالبطالة الموسمية، مما يجعله يشبه البطالة الدورية وإضافة إلى ذلك تكون البطالة الموسمية في فترة قصيرة المدى. أما بطالة الفقر فهي تنتج بسبب خلل في التنمية ويكثر وجودها في الدول المنهكة اقتصاديا (الأسطل، 2014).

أسباب تفشي البطالة في المجتمع الفلسطيني:

1- تقليص المشاريع الصناعية ومشاريع البني التحتية من قبل الدول المانحة.

2- عدم موافقة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

3- صغر وعجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين.

4- كثرة التخصصات المتشابهة والمتكررة في الجامعات والمعاهد التي لا يحتاج لها سوق العمل. (فراج، 2009)

البطالة طويلة الأمد في فلسطين: يعتبر (هيجينز) أن المستوى العالي للبطالة بعد التعليم الثانوي سوف يحبط العاملين ويثنيهم عن الدخول بشكل مباشر إلى سوق العمل. ويلحظ هجينز أن زيادة مشاركة المراهقين الأوروبيين في التعليم العالي مؤشر على ضعف آفاق سوق العمل بالنسبة للشباب في تلك البلاد، وإذا كان ضعف فرص التشغيل على مستوى ما بعد الثانوي يعكس طيف العمالة بالكامل فإن هذه المقارنة تؤدي إلى عدد أكبر من العاطلين على المستويين المتوسط والعالي، أو يؤدي إلى ارتفاع مستوى المؤهلات بالنسبة للمستخدمين، بينما تم إخراج ذوي المهارات المتدنية من قطاع التشغيل، فهناك اهتمام كبير بطول مدة البطالة بعد التخرج مما قد يشكل جزءا من عملية البحث عن المناسب للمسار المهني، أما نتائج فترات البطالة الممتدة أو المتكررة قد يكون لها آثار مدمرة بعيدة المدى، يحاجج (هيجينز) بأن البطالة في سن مبكرة قد تقوض بشكل دائم من طاقات الإنتاج الكامنة لدى الفرد،ومستوى الدخل وبالتالي من فرص العمالة على المدى البعيد، لأن الناس يعتبرون أكثر مرونة وقابلية للتدريب في مرحلة مبكرة من حياتهم العملية، وهذا يؤثر حتما على مخزونهم من رأس المال البشري، وبالتالي فإن طول فترة البطالة بين الخريجين الجدد قد تؤثر على القدرات الدولية (الأسطل، 2014).

المعضلة هي أن فلسطين لا تستطيع أن تبدأ بالتقليل من قيمة التعليم للبدء بالعمل على التخطيط للطوارئ، وهذا له أهمية خاصة في قطاع غزة، نظراً لأن التعليم لا يشكل فرقا كبيراً من حيث آفاق العمالة، فالكثير من المهتمين بمن فيهم وزارة التربية والتعليم العالي ومنظمة اليونسكو، أثاروا إلى أنه كان عليهم تبني نموذج "العمل كالمعتاد" تجاه تقديم التعليم والعمل على أساس أنهم يوفرون للطلاب أفضل فرصة للحصول على عمل، ولا يستطيعون الالتزام بفكرة إعادة التعليم في مستويات المهارة أو فرص التعليم. تشير "حوار الخريجين الجدد "، وهي نشرة أصدرها منتدى شارك الخريجين الجدد أن 3 % فقط من الذين أجري عليهم المسح أشاروا إلى أنهم ذهبوا إلى الجامعة لأنه " لم يكن أمامهم خيار آخر "، وهذا يعزز فكرة أن مواصلة التعليم في المجتمع الفلسطيني هي ديناميكية أكثر من كونها تعمل كنشاط مغربل، وهذا أمر مقلق بشكل كبير (الزعنون، 2011).

آليات مقترحة لحل مشكلة البطالة في فلسطين:

1. الدعوة إلى تعلم الحرف: يقترح (Figueiredo, 2017) حلول لمعالجة مشكلات البطالة، والتي من الممكن أن تكون صالحة في فلسطين، والتي تتمثل في الطلب بمشاركة المؤسسات الصناعية والتجارية والعمل على تعزيز مخرجات التدريب في المستوى الماهر

الحرفي بإنشاء وحدات وبرامج تدريبية متخصصة بذلك، والقيام بتحديث وتوسيع مجالات إعادة التدريب للخريجين الجدد خاصة للتخصصات التي تعاني من بطالة كبيرة.

2. معاونة العاطلين على العمل: إعداد دراسات جدوى لكل مشروع يعتزمون القيام به بعد حصولهم على دورات تدريبية لتعليم حرفة ما للتأكد من إتقان العامل للحرفة، ولضمان نجاح المشروع من ناحية اقتصادية وتحقيقه لعوائد مالية. **(Shah, & Soomro, 2017).**

3. الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة في المجتمع الفلسطيني: لنجاح أي عملية إنتاجية فهي تحتاج إلى موارد أساسية وهي: (الموارد الاقتصادية)وتتمحور في رأس المال والأيدي العاملة والسوق والآلات والمعدات والإدارة السليمة.**(Nunley et al, 2017).**

4. حسن إدارة الوقت: معظم الشباب اليوم يسيئون إدارة أوقاتهم، فتضييع الشاب العاطل عن العمل لعمره ووقته وهو ينتظر فرصة العمل التي تتناسب مع مواصفاته الخاصة التي يضعها ومع مؤهله العلمي الذي حصل عليه وينتظر كثيرا وبهذا يكون إهدارا لطاقته التي يحتاج إليها المجتمع، ومن ثم يحرم المجتمع منه.**(Yang & Li, 2017).**

5. استخدام الطاقات المعطلة في المجتمع الفلسطيني: قيام القطاع الخاص باستخدام الطاقات المعطلة لديه من خلال تشغيل المصانع المتوقفة، أو رفع نسبة تشغيل المصانع الحالية مع الأخذ بعين الاعتبار مناسبة المناخ الاقتصادي الاستثماري لتصريف المنتجات بالإضافة إلى استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي في فلسطين. موافقة وملاءمة فلسفة التعليم العالي في الجامعات والمعاهد الفلسطينية مع سوق العمل، ويتم ذلك بفتح التخصصات التي يحتاج لها سوق العمل والبعد عن التخصصات التي بها ارتفاع في نسبة العاطلين عن العمل. **(2017 & Baía Viveiros,).**

الطريقة والإجراءات:

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعها الباحث في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، واستخدام أداة الدراسة، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، إضافة إلى وصف تصميم الدراسة والطرق الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، نظراً لملاءمته أغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الخريجين الجدد جامعة القدس المفتوحة وجامعة النجاح الوطنية في محافظة نابلس في الفصل الأول من العام الدراسي 2017-2018 والبالغ عددهم (1730).

وتكونت عينة الدراسة الحالية من (180) خريجا من الطلبة الجدد من جامعة القدس المفتوحة وجامعة النجاح الوطنية في محافظة نابلس، وتم اختيارهم بالطريقة القصدية والملائمة وغير الاحتمالية، وذلك لصعوبة حصر أفراد مجتمع الدراسة، وجدول (1) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها.

جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	خريج	99	55.0
	خريجة	81	45.0
	المجموع	180	100.0
المؤهل العلمي	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية%
	بكالوريوس	66	36.7
	دراسات عليا	114	63.3
	المجموع	180	100.0
الكلية	الكلية	التكرار	النسبة المئوية%
	علمية	48	26.7
	انسانية	132	73.3
	المجموع	180	100.0

أداة الدراسة:

قام الباحث بمراجعة الأدب السابق المتعلق بموضوع المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم، إضافة إلى الاطلاع على الأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة وقد روعي في بناء وتطوير الاستبانة أن تكون مناسبة لقياس المطلوب من الدراسة وتشتمل أداة الدراسة على تعريف المستجيب بطبيعة الدراسة وأهدافها. كما تم تخصيص جزء من أداة الدراسة للمعلومات الديمغرافية العامة حول المستجيب على الاستبانة.

واشتملت أداة الدراسة على (33) فقرة ويتم الاستجابة عن هذه الفقرات من خلال ميزان ليكرث الخماسي، يبدأ بالدرجة (أوافق بشدة) وُتعطى (5) درجات، ثم (أوافق) وتعطى (4) درجات، ثم (محايد) وتعطى (3) درجات، ثم (معارض) وتعطى درجتين، وينتهي ب (معارض بشدة) وتعطى درجة واحدة فقط.

صدق الأداة:

حيث تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال بحث صدق المحتوى والذي تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في القياس والتقويم واللغة العربية وفي مجال الإدارة، والاقتصاد، وقد طُلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات المقياس من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت فيه، إما بالموافقة على أهمية الفقرة أو تعديل

صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، كما تم التأكد من الاتساق الداخلي لأداة الدراسة من أجل معرفة مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه الفقرة ويتم القياس عبر حساب معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة والقيمة الكلية للمجال.

وجدول (2) يبين نتائج حساب معامل الارتباط بيرسون بين الفقرات والقيمة الكلية للمجالات

المجال	معامل الارتباط بيرسون بين الفقرات والقيمة الكلية للمجالات
المشكلات الاقتصادية	0.62
المشكلات الاجتماعية	0.51
المشكلات السياسية	0.74
المشكلات الأكاديمية	0.61
الدرجة الكلية	0.66

ثبات الأداة:

بعد التأكد من صدق أداة الدراسة، تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha، والذي بلغ (0.88) وهو قيمة تفي بمتطلبات الدراسة، وجدول (3) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

جدول (3) معاملات الثبات لأداة الدراسة بمجاليها الرئيسيين والمجالات الفرعية

المجال	التجزئة النصفية	معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا
المشكلات الاقتصادية	0.74	0.89
المشكلات الاجتماعية	0.69	0.81
المشكلات السياسية	0.64	0.70
المشكلات الأكاديمية	0.81	0.80
الدرجة الكلية	0.87	0.88

نتائج الدراسة:

أولاً:- النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول:

ونص السؤال الأول على **ما درجة تقدير عينة من خريجي جامعة (القدس المفتوحة والنجاح الوطنية) للمشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة في محافظة نابلس؟**

ومن أجل تحليل أسئلة الدراسة قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المجالات ودرجته الكلية، وذلك للإجابة على أسئلة الدراسة، واعتمد الباحث حيال طول فترة مقياس ليكرت (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في مجالات الدراسة، وثم حساب المدى (5-1=4) تم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للخصول على طول

الفقرة، أي (4/5=0.8)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في القياس وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا،

طول الخلية	الوزن النسبي المقابل له	درجة التوافر
1- أقل من 1.80	20%-أقل من 36%	درجة قليلة جدا
1.80- أقل من 2.60	36% - أقل من 52%	بدرجة قلية
2.60 -أقل من 3.40	52%- أقل من 68%	بدرجة متوسطة
3.40 – أقل من 4.20	68%- أقل من 84%	بدرجة كبيرة
4.20 – أقل من 5.0	84% - أقل من 100%	بدرجة كبيرة جدا

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات الاستبانة

الرقم		الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية%	الدرجة
		المشكلات الاقتصادية	**3.84**	**880.**	**76.88**	**كبيرة**
.1	2	تشوه هيكلية الاقتصاد الفلسطيني وعجزه عن توفير فرص عمل بسبب الاحتلال الإسرائيلي.	2.81	1.06	56.25	متوسطة
.2	10	ضعف البنيان الاقتصادي للدول النامية عامة، ولفلسطين خاصة.	3.12	0.90	62.50	متوسطة
.3	8	الاعتماد المكثف على الخبرات الفنية والتقنيات الغربية على حساب الكفاءات الوطنية.	3.31	1.11	66.25	متوسطة
.4	1	محدودية المشاريع الاستثمارية.	3.34	1.40	66.88	متوسطة
.5	6	ارتفاع معدلات البطالة تؤدي الى انعدام الاستقلالية الاقتصادية.	3.34	0.74	66.88	متوسطة
.6	9	الجذب الأجنبي للخريجين الفلسطينيين الجدد.	3.62	0.79	72.50	كبيرة
.7	7	إلحاق الخريجين الجدد بأعمال لا تتلاءم مع خبراتهم وتخصصاتهم، وتفشي الإجراءات الروتينية في أعمالهم.	3.81	0.96	76.25	كبيرة
.8	5	امتناع الخريجين عن العمل لدى القطاع الخاص نتيجة انخفاض الأجور.	4.00	560.	80.00	كبيرة
.9	3	انعدام القدرة على استيعاب الخريجين الجدد الذين يجدون أنفسهم إما عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملا يناسب اختصاصاتهم العلمية في بلدانهم.	4.03	820.	80.63	كبيرة
.10	4	الافتقار لرأس المال في حال توجه الخريج إقامة مشروع خاص به.	4.18	0.69	83.75	كبيرة
		المشكلات الاجتماعية	**3.62**	**0.97**	**72.50**	**كبيرة**
.11	12	مشكلات البطالة تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج وتفكك الأسر الفلسطينية.	2.84	1.22	56.87	متوسطة
.12	15	عدم القيام بالواجبات الاجتماعية.	3.31	0.96	66.25	متوسطة
.13	16	أدت البطالة إلى سيطرة شعور القلق	3.31	1.44	66.25	متوسطة

		والكآبة والانطوائية.				
.14	11	مشكلات البطالة تؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة.	3.34	1.09	66.88	متوسطة
.15	13	مشكلات البطالة تؤدي إلى ارتفاع وتيرة العنف الأسري والعصبية بسبب الضغوط النفسية.	3.46	0.80	69.38	كبيرة
.16	14	أدت البطالة إلى سيطرة اللامبالاة على تصرفات الشخص ونسق حياته.	3.62	0.79	72.50	كبيرة
		المشكلات السياسية	**3.15**	**1.62**	**63.13**	**متوسطة**
.17	20	زيادة التطرف في الفكر السياسي.	2.81	1.06	56.25	متوسطة
.18	19	ظاهرة الفساد السياسي المتفشية في المؤسسات والأنظمة السياسية.	3.34	1.40	66.88	متوسطة
.19	24	عدم احتلال الخريجين الجدد لمراكز قيادية بالوطن.	3.34	0.74	66.88	متوسطة
.20	17	البيروقراطية والفساد الإداري والتسيب وتضييق الحريات على الخريجين الجدد.	3.50	0.76	70.00	كبيرة
.21	25	العولمة، وسعي الدول المتقدمة لإقامة سوق عمل عالمي يختص بالمشاريع الاقتصادية العالية.	3.81	0.96	76.25	كبيرة
.22	18	الوساطة والمحسوبية وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.	3.84	0.88	76.88	كبيرة
.23	23	ضعف كفاءة برامج السلطة الفلسطينية الحكومية الخاصة بمعالجة البطالة.	4.00	0.56	80.00	كبيرة
.24	21	غياب الاستقرار السياسي، وانعدام الأمن نتيجة تزايد الاحتكاك مع المستعمرات.	4.03	0.82	80.63	كبيرة
.25	22	غياب الحرية الفردية، وعدم قدرة الفرد على البحث والتفكير والتجريب خوفاً من الوقوع في الخطأ.	4.18	0.69	83.75	كبيرة
		المشكلات الأكاديمية	**3.31**	**1.11**	**66.25**	**متوسطة**
.26	27	عدم التدريب والتأهيل مما يؤدي إلى ضعف كفاءة الطلبة.	3.12	0.90	62.50	متوسطة
.27	32	غياب السياسة التعليمية السلمية وغياب التخطيط الفعال للقوى البشرية.	3.15	1.62	63.13	متوسطة
.28	30	مناهج التعليم في الكليات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل.	3.31	0.96	66.25	متوسطة
.29	31	العادات والأعراف الاجتماعية التي تجعل مجالات العمل محدودة.	3.31	1.44	66.25	متوسطة
.30	29	قلة خبرة خريجي الجامعات في اختيار تخصصهم مما يؤدي إلى اختيار تخصصات دون معرفة مستقبلها أو مدى الحاجة إليها في سوق العمل.	3.34	1.09	66.88	متوسطة
.31	33	ضعف الصلة بين التعليم الجامعي وبين التدريب، وعدم وجود برامج تدريب حقيقية في أثناء العمل.	3.50	0.76	70.00	كبيرة
.32	26	العادات والأعراف الاجتماعية التي تجعل مجالات العمل محدودة.	3.62	0.79	72.50	كبيرة

.33	28	عدم قبول سوق العمل للخريجين الجدد بسبب قلة الخبرة.	3.62	0.97	72.50	كبيرة
		الدرجة الكلية	**3.48**	**0.62**	**69.63**	**كبيرة**

يتضح من جدول (4) أن المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم، قد أتت بمتوسط حسابي (3.48) وانحراف معياري (0.62)، وبنسبة مئوية (69.63%)، وهذا يدل على درجة كبيرة. ويتضح من نتائج الدراسة بأن الفقرات ذات الأرقام (27،29،24،19،11،6،1،31،30،16،15،8،32،10،12،20،2) قد حصلت جميعها على درجة استجابة متوسطة، وأن أدني الفقرات من حيث درجة الموافقة تمثلت في الفقرات التي تتعلق بمواضيع مثل تشوه هيكلية الاقتصاد الفلسطيني وعجزه عن توفير فرص عمل بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وزيادة التطرف في الفكر السياسي.، ومشكلات البطالة تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج وتفكك الأسر الفلسطينية. وتتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسة (المصري، 2010) ودراسة شيخ (2012)، ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى الحقيقة المؤلمة والتي تتمثل في أن الهجرة هي سبب رئيس في الحد من البطالة في فلسطين، فهي تمثل في محاولة الخريجين البحث عن العمل في خارج فلسطين وخصوصا في دول الخليج والدول الأجنبية، ومن ناحية ثانية فإن هذه النتائج تشير إلى نتائج أيضا مؤلمة تتمثل في أن الاحتلال الإسرائيلي يوفر فرص عمل للطلبة الخريجين، ورغم عدم توافق هذا العمل مع تخصصات الطلبة الفلسطينيين، وصعوبة ظروف العمل والإهانة على الحواجز وغيرها.

ويتضح من نتائج الدراسة بأن الفقرات ذات الأرقام:(22،4،21،3،23،5،18،25،7،28،26،14،9،33،17،13) قد حصلت جميعها على درجة موافقة كبيرة، وأن أعلى الفقرات من حيث درجة الموافقة تمثلت في الفقرات التي تتعلق بمواضيع مثل غياب الاستقرار السياسي، وانعدام الأمن نتيجة تزايد الاحتكاك مع المستعمرات.، والافتقار لراس المال في حال توجه الخريج اقامة مشروع خاص به.، وغياب الحرية الفردية، وعدم قدرة الفرد على البحث والتفكير والتجريب خوفاً من الوقوع في الخطأ. وتتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسة المصري (2010) ودراسة الأسطل (2014) حول جدية هذه العوامل بصفتها من أبرز المشكلات المتسببة بظاهرة البطالة. ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى أن فلسطين كدولة تحت الاحتلال، تعاني من مشكلة مزمنة وتتمثل في غياب الاستقرار السياسي، وفي حالة اللااستقرار هذه يتأثر الاقتصاد المحلي سلبا وهو مرتبط مباشرة بخروج رؤوس الأموال للبحث عن الاستقرار السياسي.

جدول (5) ترتيب المجالات الخاصة بأداة الدراسة

الرقم	الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية%	الدرجة
-1	4	المشكلات السياسية	3.15	1.62	63.13	متوسطة
-2	3	المشكلات الأكاديمية	3.31	1.11	66.25	متوسطة
-3	2	المشكلات الاجتماعية	3.62	0.97	72.50	كبيرة
-4	1	المشكلات الاقتصادية	3.84	0.88	76.88	كبيرة

-5	**5**	**الدرجة الكلية**	**3.48**	**0.62**	**69.63**	**كبيرة**

يتضح من جدول (5) بان أكثر المشكلات تأثيرا في انتشار ظاهرة البطالة في أوساط الخريجين تمثلت في المشكلات الاقتصادية والتي حصلت على المرتبة الأولى كونها تتعلق بظاهرة البطالة بشكل مباشر، أما في المرتبة الثانية فقد تمثلت في المشكلات الاجتماعية، وأخيرا جاءت كل من المشكلات الأكاديمية والسياسية بالترتيب الأخير. وتتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسات كل من دراسة شيخ (2012) ودراسة (المصري، 2010) ودراسة الدباغ والجرود (2003) والتي بينت بأن العوامل الاقتصادية تمثل أهم مسببات ظاهرة البطالة لدى الخريجين. ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى أن البطالة هي بالأساس ظاهرة اقتصادية تتمثل في سعي الفرد إلى البحث عن العمل ولكنه لا يجده، وبالتالي فان غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين يؤثر بدوره على الواقع الاقتصادي الفلسطيني وهو ما يؤدي إلى انتشار ظاهرة البطالة.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني:

ونص السؤال الثاني على: **هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للمشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس تعزى لمتغيرات: (الجنس، المؤهل العلمي، الكلية)؟**

للإجابة عن هذا السؤال، تم فحص الفرضيات اللآتية:

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: ونصت الفرضية الأولى على: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الجنس.

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار ت ونتائج جدول (6) يبين ذلك.

	الجنس	**ن**	**الانحراف المعياري**	**المتوسط الحسابي**	**ت**	**الدلالة**
الدرجة الكلية	**خريج**	**99**	**0.81**	**2.50**	**-0.83**	**0.40**
	خريجة	**81**	**0.61**	**2.54**		

يتضح من جدول (6) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الجنس. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة الغصين (2014) ويفسر الباحث هذه النتيجة أن مشكلة البطالة لم تعد تقتصر على جنس الخريج إن كان خريجا أو خريجة، بأن المشكلة أصبح يعاني منها كلا الجنسين بنفس المستوى والتأثير.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: ونصت الفرضية الثانية على: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة

بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار ت ونتائج جدول (7) يبين ذلك.

	المؤهل العلمي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ت	الدلالة
الدرجة الكلية	بكالوريوس	0.77	3.29	0.16	0.73
	دراسات عليا	0.95	3.60		

يتضح من جدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير المؤهل العلمي. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه الأسطل(2014) حيث يفسر الباحث هذه النتيجة إلى أن الجامعات الفلسطينية بغض النظر عن التخصصات التي تمنحها، لا تركز بشكل كبير على دراسة المهارات التي يطلبها سوق العمل، وبالتالي، فإن البطالة كمشكلة قائمة على أرض الواقع يعاني منها الخريجون بجميع المؤهلات العلمية، سواء في البكالوريوس أو دراسات عليا.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: ونصت الفرضية الثالثة على: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الكلية.

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار ت ونتائج جدول (8) يبين ذلك.

	الكلية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ت	الدلالة
الدرجة الكلية	علمية	0.71	2.46	0.14-	0.74
	انسانية	0.00	3.25		

يتضح من جدول (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الكلية. ويفسر الباحث هذه النتيجة بكون الكليات العلمية والإنسانية وبخريجيها تعاني من نفس حدة مشكلة البطالة، مما يؤكد بأن أبعاد ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني لها أبعاد اقتصادية أكثر من كونها تعليمية أو تدريبية.

مناقشة النتائج:

يتضح من نتائج الدراسة أن المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم، قد أتت بمتوسط حسابي (3.48) وانحراف معياري (0.62)، وبنسبة مئوية (69.63%)، وهذا يدل على درجة كبيرة.حيث يتضح من نتائج الدراسة بأن الفقرات ذات الأرقام (25،23،22،21،،18،5،4،3) تتعلق بمواضيع مثل انعدام القدرة على استيعاب الخريجين الجدد الذين يجدون أنفسهم إما عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملا يناسب اختصاصاتهم العلمية في بلدانهم ، والافتقار لراس المال في حال توجه

الخريج إقامة مشروع خاص به، و امتناع الخريجين عن العمل لدى القطاع الخاص نتيجة انخفاض الأجور، والوساطة والمحسوبية وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، وغياب الاستقرار السياسي، وانعدام الأمن نتيجة تزايد الاحتكاك مع المستعمرات ، و غياب الحرية الفردية، وعدم قدرة الفرد على البحث والتفكير والتجريب خوفاً من الوقوع في الخطأ ، و ضعف كفاءة برامج السلطة الفلسطينية الحكومية الخاصة بمعالجة البطالة، و العولمة، وسعي الدول المتقدمة لإقامة سوق عمل عالمي يختص بالمشاريع الاقتصادية العالية. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت اليه دراسة كل من الاسطل (2014) والزعنون (2011) دراسة نيشيياريو ونايجايرو (Nshimyiryo & Niragire, 2017) والتي أشارت إلى أن المشكلات الأساسية المؤدية إلى انتشار ظاهرة البطالة في مجتمع الخريجين تتمثل في ضعف المؤسسات القائمة على إعداد وتأهيل هذه الشريحة من المواطنين، وضعف بنية النظام التدريبي المهني فيها، وأيضا عجز الدولة عن مواجهة ظاهرة البطالة المتفاقمة في أواسط الخريجين. وهي حسب رأي الباحث نتيجة مباشرة لعدم قدرة القطاع الخاص على مواكبة الأساليب والاستراتيجيات الحديثة في إدارة الموارد البشرية، والتي تنظر إلى الإنسان على أنه طاقة يجب أن يتم استغلالها بالشكل الأفضل الذي يدعم اقتصاد البلاد وينمو به ويسهم في تنميته.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

1. السعي لتحقيق التعاون والتكامل بين القطاعين الاقتصادي والتعليمي من حيث معرفة احتياجات سوق العمل من الخريجين ومحاولة تلبيتها. ويتم ذلك من خلال ربط البرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل.
2. ضرورة الاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية والتي من شأنها استقطاب عدد كبير من اليد العاملة إذا ما لقيت الدعم اللازم من طرف السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي ذلك محاولة للحدّ من ظاهرة البطالة في المجتمع من خلال تشجيع التشغيل الذاتي للخريج.
3. نشر ثقافة الاعتماد على النفس قدر الإمكان بعد تخرج الطالب من الجامعة، وذلك من خلال تعاون بعض الخريجين مع بعضهم البعض للتوجه للمشروعات الصغيرة، وألا يكون هدف الخريج فقط هو الحصول على وظيفة، والتي ربما لن يحصل عليها .
4. وضع الخطط التنموية الطموحة لكي توفر فرص عمل جيدة، وتمتص جزء كبير من البطالة المتفاقمة في فلسطين.
5. يجب على الحكومة الفلسطينية العمل وبأقصى سرعة على تحمل مسؤولياتها في معالجة ظاهرة البطالة في أوساط الخريجين مثل تفعيل سياسات التوظيف بعقود، والتقاعد المبكر.

المراجع:

1. الأخضر عزيز. (2006) فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، **مجلة علوم إنسانية**، السنة الثالثة، العدد 26 ،2006م .ص 13
2. الأسطل، حمد مازن حمد. (2014) **المشكلات المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
3. الأغا، سالم سليمان درويش. **(2013)** مشكلة البطالة في فلسطين في الفترة 1994 – 2012 وطرق عالجها، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات – العدد الخامس – يوليو 3102

بشير الدباغ، وعبد الجبار الجرمود. (2003) مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

4. البشير، عبد الكريم. (2014) دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، 3(16)، ص175.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2017، رقم "18- رام الله، فلسطين.
6. حكيمة، أيت حمودة.(2016). أثر البطالة والعوز المادي على انحراف الشباب، مجلة دراسات نفسية، 2(4): 158-133
7. حماده، ختام محمد نايف. (2013) **مشكلة البطالة بين الشباب في مدينة نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
8. الزعنون، فيصل. (2011) البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية"، **مجلة جامعة النجاح الوطنية**، عدد (1)، ص1-23.
9. الشيخ، جلال عيد. (2012) قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011، **مجلة الباحث** - عدد 11 / 2012، ص23-34.
10. عبد الحق، خالد عبد الكريم (2012). **دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
11. العبد، جورج توفيق وداوي، حميد رضا. (2003) تحديات النمو والعولمة في الشرق الأوسط وإفريقيا، **مجلة التمويل والتنمية**، 2(23)، مارس 2003، ص:70-120.
12. العساف، أحمد بن عبد المحسن.(2003). **المشكلات الإدارية وكيفية علاجها واتخاذ القرارات**، بتاريخ 24 من جمادى الأولى العساف، www.saaid.net/aldawah/211.htm20031425
13. عميش يوسف عميش.(2015). التقرير السنوي لأداء الاقتصاد الأردني للعام 2016، http://alrai.com/article/10402459
14. الغصين، عامر رأفت علي. (2014) **بطالة خريجي الهندسة (أسباب وحلول) دراسة حالة قطاع غزة"**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
15. فراج، هبة محمود. (2009) اسباب **ارتفاع ظاهرة بطالة المتعلمين في محافظة جنين ومن وجهة نظر الخريجين**، http://ar.wikipedia.org/wiki2009
16. مركز دراسات التنمية (2010) **تحسين تدفق المعلومات بين الجامعات والخريجين الجدد وسوق العمل والارتقاء بالتعليم وتطوير القوة العاملة**، جامعة بيرزيت، فلسطين.
17. المصري. أشرف " **الفساد في السلطة الفلسطينية وأثر محاربته في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني (1994 – 2006)**. رسالة ماجستير. جامعة النجاح. فلسطين. 2010.

مقداد، محمد؛ بهلول، إبراهيم. (2012) بطالة خريجي كلية التجارة ودور المشاريع الصغيرة في علاجها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

18. نور الدين بولعراس.(2015). في سوسيولوجيا التشغيل والبطالة في الجزائر: من تسيير سوق التشغيل إلى تسيير البطالة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 19(2)، 335-345

19. ياسين, مرباح . العربي,غويني.(2018). "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة2002-2016".مجلة دفاتر اقتصادية:10(1) :234-248.

20. http://www.pcbs.gov.ps) 2016 ، موقع الإحصاء المركزي الفلسطيني-

http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/imadShtaieh/unemployment.pdf **Baía, A., & Viveiros, H. (2017). Youth unemployment among university graduates in a dEPRESSED aREA IN Portugal. *Regional Formation and Development Studies*, *21*(1), 7-18.**

21. Chunbing Xing, Peng Yang, Zhilong Li, The medium-run effect of China's higher education expansion on the unemployment of college graduates, China Economic Review (2017), doi: 10.1016/j.chieco.2017.05.005
22. Figueiredo, H., Biscaia, R., Rocha, V., & Teixeira, P. (2017). Should we start worrying? Mass higher education, skill demand and the increasingly complex landscape of young graduates' employment. *Studies in Higher Education*, *42*(8), 1401-1420.
23. GarcíaHerrera, R., Gimeno, L., Ribera, P., & Hernández, E. (2017). New records of Atlantic hurricanes from Spanish documentary sources. *Journal of Geophysical Research: Atmospheres*, *110*(D3).
24. Kabbani, N., & Kothari, E. (2005). Youth employment in the MENA region: A situational assessment. *World Bank, Social Protection Discussion Paper*, *534*.
25. Lafuente, C. (2018). *The best of the two worlds: assessing the use of administrative data for the study of employment* (No. 286). Edinburgh School of Economics, University of Edinburgh.
26. Marinescu, I., & Rathelot, R. (2018). Mismatch unemployment and the geography of job search. *American Economic Journal: Macroeconomics*, *10*(3), 42-70.

Niragire, F., & Nshimyiryo, A. (2017). Determinants of increasing duration of first unemployment among first degree holders in Rwanda: a logistic regression analysis. *Journal of Education and Work*, *30*(3), 235-248.

27. Nunley, J. M., Pugh, A., Romero, N., & Seals, R. A. (2017). The Effects of Unemployment and Underemployment on Employment Opportunities: Results from a Correspondence Audit of the Labor Market for College Graduates. *ILR Review*, *70*(3), 642-669.
28. Shah, N., & Soomro, B. A. (2017). Investigating Entrepreneurial Intention among Public Sector University Students of Pakistan. *Education+ Training*, (just-accepted), 00-00.